الأمن الإنساني كآلية لمواجهة الظاهرة الإرهابية

د/ عبد السلام قريقة ـ جامعة عنابة ـ

ملخص:

تناولت الدراسات النقدية مفهوما حديثا للأمن يتوافق والأخطار الجديدة التي باتت تهدد كيانات الدول واستقرارها خاصة ما تعلق منها بانتشار الجماعات الإرهابية وتفاقم ظاهرة الإرهاب والعنف المسلح، حيث ركزت النظرية النقدية على مفهوم "الأمن الإنساني "كبديل للأمن التقليدي_ السائد في أدبيات المدرسة الواقعية _ باعتبار إن الإفرازات الجديدة للنظام الدولي لا يمكن مواجهتها بالقوة العسكرية فحسب بل وجب تطوير المنظومة الفكرية الأمنية وفق المعطيات الراهنة وتوسيع مجالاتها لتشمل كل ما يجعل الفرد بعيدا عن " الخوف " و" الحاجة "، وهو المنطلق الرئيس الذي ترتكز عليه مقاربة الأمن الإنساني كآلية لتحقيق امن الدولة الشامل.فما هي جذور هذا المفهوم وأبعاده ؟ وكيف يساهم في تقليص الظاهرة الإرهابية وامتدادها عبر عالمنا العربي ؟

المحاور:

- مفهوم الأمن الإنساني
- الجدل القائم حول الأمن الإنساني و الأمن التقليدي .
- أبعاد الأمن الإنساني
- تطبيقات الأمن الإنساني و نتائجه .
- تأثير الأمن الإنساني على امتداد الظاهرة الإرهابية في العالم العربي .

Résumé :

La sécurité humaine est une approche axée sur les individus et leur sécurité, qui serre a rendre stable les sociétés ainsi que leur Etats.

Face aux dangers terroristes qui menacent l’espace méditerranéen ,la sécurité humaine s’impose comme une solution nouvelle pour lutter contre tous les violences organisés et garantie à la fois les droits des citoyens a vivre dans un environnement sécuritaire et l’existence d’une activité politique ,sociale ,et économique normale.

Les Etats qui constituent les deux rives de la méditerranée doivent adopter cette notion « sécurité humaine » avec tous ses éléments fondateurs qui ce résument dans le lien entre la violence, le développement, et la gouvernance.

Aujourd'hui la sécurité humaine est une sorte de résistance contre la peur et le besoin, ce concept et ses tendances « politique, sociale, alimentaire, sanitaire » Poussent les Etats à changer leur stratégies « tout-militaire » en face à ce phénomène international qui est le terrorisme.

مقدمة:

يعد الأمن أحد المرتكزات الأساسية للتيار التقليدي، باعتبار أن الدولة تشكل وحدة التحليل الأساسية وأمنها يمثل الهدف الدائم و الرئيس، فالأمن أساس بقاء الدولة وقوتها بين الأمم، وينحصر الأمن التقليدي في الأمن القومي والقوة العسكرية، غير أن هذا المفهوم عرف تحولا كبيرا بعد الحرب الباردة نظرا للتطورات السياسية التي عرفها المجتمع الدولي، وما واكبتها من تطورات ابيستيمولوجية أسست لظهور مفهوم أوسع للأمن يتجاوز المفهوم العسكري، وذلك نظرا لتزايد التهديدات، وتعدد أبعاد ها ،كانتشار النزاعات الداخلية و تفشي الفقر و تفاقم مشكلات البيئة بالإضافة إلى الانتشار الرهيب لظاهرة الإرهاب الدولي، بات من الضروري توسيع مفهوم الأمن لمواجهة الأخطار الجديدة والتي لا يمكن مجاراتها فقط بالقوة العسكرية، وهذا يستدعي تطوير منظومة فكرية أمنية تنظر إلى الأمن من منظور أوسع ومختلف ومعاصر[1].

لقد ساهم العالم "باري بوزان" في توسيع مفهوم الأمن ليتعدى القوة العسكرية لأن الدولة لم تعد الإطار المرجعي المطلق للأمن ولا المصدر الوحيد للتهديد، فأمن الدولة حسبه لا يقتصر على الجانب العسكري فقط بل يتعداه إلى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية[2].

أولاً. مفهوم الأمن الإنساني:

لقد تعددت التعاريف المقدمة للأمن الإنساني بتعدد المصادر والهيئات التي اهتمت بدراسة هذا المفهوم وكذا باختلاف توجهات الباحثين غير أن الإجماع كان منهجيا باعتبار الفرد وحدة التحليل الأساسية بدلا من الدولة، ومحور أي سياسة أمنية أو

اقتصادية أو سياسية هو تحقيق امن الأفراد وذلك من خلال مراعاة الأبعاد الإنسانية للقرارات الاقتصادية و السياسية و العسكري[3].

وهو ما ذهب إليه العالم "جورج ماكلين"في تعريفه:" الأمن الإنساني في معناه الشامل يعني تحويل الانتباه من الأمن القومي إلى أمن الأفراد، فالأمن الإنساني يقوم على حماية الأفراد ولن تتحقق من خلال حماية الدولة كوحدة سياسية، ولكن من خلال التركيز على رفاهية ونوعية الحياة... الأمن الإنساني يعني الحماية من العنف غير الهيكلي الذي يترافق مع اعتبارات عدة مرتبطة بالتكامل الإقليمي مثل الندرة البيئية أو الهجرة الجماعية"[4].

وفي تعريف أخر ينظر للأمن الإنساني على أنه الانتقال من محورية الدولة إلى محورية الأفراد في الجانب الأمني أي أن الاهتمام بالأمن ينتقل من حدود الدولة إلى حدود الفرد ويقصد بالأمن الإنساني من جهة أخرى غياب الخوف والحاجة لضمان حياة كريمة للإنسان[5].

لا يتحقق ذلك إلا من خلال النظر إلى الأمن بمقاربة مختلفة عن المقاربات التقليدية، والنظر إلى الأمن نظرة شاملة تعتمد أساسا على التنمية وتطوير التكنولوجيات الكفيلة بحل المشكلات الاجتماعية للأفراد وتحسين مستوى المعيشة المجتمعات[6].

ومن خلال التجارب العديدة في مواجهة الأزمات الدولية والأخطار الجديدة التي تهدد أمن الدول والشعوب وجب التفكير في نمط جديد من برامج التنمية والتكنولوجيا وتشجيع التضامن الدولي وربط شبكات التعاون وتعزيز الثقة بين الشعوب و الحكام و هو ما يلخصه مفهوم الأمن الإنساني في مجمله وبصورة شاملة[7].

ويرى باري بوزان في كتابه :"شعب، دول و خوف" أن الأمن لا يقتصر على أمن وطني عسكري فقط ولكن يمتد إلى مواضيع جديدة متمثلة في الاقتصاد والسياسة والبيئة و يرجع ذلك إلى جملة من التهديدات التي تواجهها المجتمعات [8].

أما اللبراليون فيفضلون المفهوم الجديد للأمن الذي يختلف عن الاتجاه الواقعي فبتركيزه على محورية الدولة إذ يؤكد أصحاب هذا الاتجاه أن التحولات التي عرفتها العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة تتطلب إعادة النظر في مفهوم الأمن و موضوعه الذي يحتاج إلى الحماية و المتمثل في الفرد بدلا من الدولة[9].

لقد عرف "لوريد اسود" الأمن الإنساني على أنه:" حماية الأفراد من التهديدات التي تكون مصحوبة بالعنف، وهي وضعية تتميز بغياب الخروقات للحقوق الأساسية للأشخاص لأمنهم و حياتهم، وهي رؤية للعالم تنطلق من الفرد وكغيرها من سياسيات الأمن فهي تعني الحماية"[10].

كما يعرفه "باتريس باسكال" و "شال فيليب" على أنه: "حالة التواجد في مأمن من الحاجة الاقتصادية والتمتع بنوعية حياة مقبولة وضمان ممارسة الحقوق الأساسية وأن السلم لا ينحصر فقط في مراقبة ونزع السلاح بل أن التنمية المستدامة واحترام حقوق الشخص والحريات الأساسية وأسبقية القانون والحكم الراشد والعدالة الاجتماعية و تساهم بدورها في السلم العالمي"[11].

فالأمن الإنساني يعني التحرر من الحاجة الاقتصادية والاستعباد والعنف السياسي ويستدعي إشباع الحاجات الأساسية للكائن الإنساني مهما كانت اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، أو أمنية كما أن أمن الأشخاص واحترام كرامتهم وحماية حقوقهم وحرياتهم الأساسية يعد أساسيا ولا يقتصر فقط على امن الأقاليم وبواسطة السلاح ، وإنما أصبح الأمن مرتبط أكثر بالتنمية الإنسانية وضمان الغذاء والعمل والصحة وحماية البيئة، وهو ما ذهبت إليه لجنة الأمم المتحدة في تقريرها الإنمائي سنة 1994 التي أكدت على أن الأمن الإنساني هو التحرر من الخوف والوقاية من الحاجة[12].

من كل ما سبق يمكن استنتاج التعريف الإجرائي التالي: "**الأمن الإنساني هو رؤية شاملة للأمن تأخذ الفرد بدلا من الدولة كبديل لإقامة نظام أولي جديد مبني على السلم والأمن وضرورة تحرر الإنسان من الحاجة والخوف والمحافظة على كرامته بصيانة حقوقه الأساسية**".

ثانياً. الجدل بين الأمن الإنساني والأمن التقليدي:

برزت الكثير من المدارس في إطار التيار النقدي لتفسير الظاهرة الأمنية وتحليل مفهوم الأمن بأبعاده المختلفة انطلاقا من نقد المدرسة الواقعية التي تنظر للأمن بصفة محدودة لا تخرج عن نطاق الدولة، وكانت معظم الدراسات تأخذ بعين الاعتبار المستويات العديدة للأمن ومميزات الظاهرة خاصة ببروز عدة مؤشرات:

1- الظاهرة الأمنية متعدية للحدود.
2- اتساع نطاق مصادر التهديد الأمني.
3- ظهور تهديدات جديدة لم تعرف سابقا .
4- تغير مضمون التهديدات الأمنية التقليدية[13] .

ومن المدارس الشهيرة التي أسست لمفهوم واسع للأمن المدرسة الألمانية (فرانكفورت) وهي مدرسة عريقة انتقدت الفكر التقليدي الشمولي وركزت على تبيان الفرق بين منطق الدولة ومنطق السلطة، واعتماد الديمقراطية كأساس لتحقيق العدل كتعبير عن وجود الأمن بوجود آليات منع القمع ومنع الطغيان[14] .

كما ظهرت المدرسة "الغرامشية" التي ركزت على فكرة الهيمنة بحكم أن المصالح المتضاربة تحسم بمنطق الغالب، ومدرسة "كوبنهاجن" التي خطت خطوات كبيرة في توسيع مفهوم الأمن ليشمل الأشكال الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الغذائية، الصحية والبيئية.كما شمل تصورا منهجيا جديدا ارتبط بوحدة التحليل الأساسية المرجعية (الفرد- المجموعة- المجتمع- الدولة- الإقليم- العالم) وكذلك الحديث عن الفاعل هل هو الفرد أم الدولة؟ مع التأكيد على أن الدولة ليست الغاية الوحيدة للأمن ولكن يشمل أيضا الأفراد والعالم وتحدثت المدرسة عن القطاعات الخمس للأمن وهي: القطاع العسكري، القطاع السياسي، القطاع الاقتصادي، القطاع المجتمعي، القطاع البيئي.

لقد انصب التركيز على القطاع المجتمعي ليكون مجتمعا متجانسا خال من الخوف وبيئة تحتوي على حماية الأقلية و أمن الأفراد[15] .

والخلاصة أن المدرسة النقدية جاءت كبديل للنظرية التقليدية والتي تهدف إلى إدراج القيم الأخلاقية والعدالة في العلاقات الدولية،وكذلك اعتبار الفرد هو المرجعية الوحيدة للأمن الحقيقي وهي مقاربة الأمن الإنساني.

كما يعود التحول في تحديد مفهوم الأمن التقليدي إلى الأمن الإنساني لاعتبارات منطقية مرتبطة أساسا بتحولات النظام الدولي بعد الحرب الباردة سواء من حيث البنية أو طبيعة العلاقات بين الوحدات السياسية بالإضافة إلى ظهور تهديدات جديدة شكلت هاجسا مشتركا للمجموعة الدولية كالأخطار البيئية والمشكلات التنموية وتفشي

النزاعات الداخلية وتعد الظاهرة الإرهابية خطرا كبيرا دفع بالدول إلى السعي لمحاصرتها على الكثير من الجبهات وبآليات متعددة.

ثالثاً. أبعاد الأمن الإنساني

يقوم الأمن الإنساني -كآلية لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة-على ضرورة التعاون المتعدد الأطراف والميادين لضمان أمن الأفراد لأن التهديدات تتجاوز الطرف الواحد. كما تتطلب هذه المقاربة إصلاح المؤسسات على جميع المستويات القومية والجهوية والدولية وذلك بالعمل على تفادي النزاعات وإصلاح الأوضاع السياسية وكذلك ؛ترام البعد الهوياتي للأفراد من خلال مكافحة التمييز بكل صوره.

بناء على هذه المرتكزات حددت لجنة الأمم المتحدة في التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية سنة 1994[16]. أبعاد الأمن الإنساني، كما انصب عمل اللجنة على تحديد هذه الأبعاد برئاسة الباكستاني "محبوب الحق" والهندي "امارتيا سان" وانطلاقا من فلسفة الحاجات الإنسانية، وانتهت الدراسة إلى اعتماد الأبعاد التالية:

1- الأمن الاقتصادي: ويتمثل في ضمان الحد الأدنى من الدخل الفردي
2- الأمن الغذائي: ضمان الحد الأدنى من الغذاء لكل فرد في المجتمع
3- الأمن الصحي: ضمان الحد الأدنى من الرعاية الصحية للفرد
4- الأمن البيئي: ويتمثل في حماية الإنسان من الكوارث الطبيعية والحفاظ على البيئة من الأخطار المختلفة.
5- الأمن الشخصي (الفردي): أي حماية الفرد من العنف مهما كان مصدره.
6- الأمن المجتمعي: يقوم على ضمان استمرارية العلاقات الاجتماعية التقليدية وحماية الأقليات والحريات من العنف الطائفي والعرقي.
7- الأمن السياسي: ويتمثل في الحقوق السياسية وحقوق الإنسان بصفة عامة[17].

إن الأمن الإنساني بأبعاده المختلفة أصبح مفهوما أساسيا تفرضه جملة التهديدات التي باتت تزعزع استقرار المجتمعات و تهدد حياة الفرد في حد ذاته، وهو ما ذهبت إليه الدراسات التي أعطت لكل بعد مجموعة التهديدات المختلفة به:

فالأمن الاقتصادي مهدد بظواهر الفقر والبطالة والأمن الغذائي يجد في الفقر والمجاعة وسوء التغذية تحديات أساسية له، كما أن الأمن الصحي قائم من اجل تفادي تفشي الأمراض المعدية وعدم القدرة على التغطية الصحية وسبل العيش النظيفة.أما الأمن البيئي فهو مهدد بالكوارث الطبيعية ونقص الموارد ومشاكل تخريب المحيط في أبعاده الثلاثة (ماء، تراب وهواء).ولا يستثنى الأمن الشخصي من وجود تحديات حقيقية كالجريمة المنظمة والإرهاب والعنف العائلي، والأمن المجتمعي، يبقى رهين مشاكل الإثنيات والنزاعات ذات الإبعاد الهوياتية، لنصل إلى الأمن السياسي وما يهدده من عوامل مرتبطة أساسا بالضغوطات السياسية وخروقات حقوق الإنسان...وغيرها [18].

رابعاً. تطبيقات الأمن الإنساني ونتائجه:

لقد حددت اللجنة الأممية للأمن الإنساني جملة من الخطوات لتحقيقه انطلاقا من منطلقاتها الفلسفية وتوجهاتها في تفسير هذا المفهوم الذي أصبح محور النقاش والاهتمام على مستوى المجموعة الدولية والمنظمات المختلفة.

ويمكن تلخيص جهود لجنة الأمن الإنساني في ما يلي [19]:

جدول (1): يبين مراحل تطبيق برنامج الأمن الإنساني:

المرحلة	الأهداف والإجراءات
1/تحليل المعطيات والتخطيط	- تحديد الحاجيات والأضرار بصورة مشتركة. - رسم خارطة للمناطق الغير آمنة مع تحديد الأولويات - التعرف على الأسباب الأولية لحالة الأمن. - تحديد القطاعات المختلفة والمعطيات الخارجية. - صياغة استراتيجيات مبنية على الحماية والاعتماد الذاتي. - عرض الاستراتيجيات والنتائج على المستويات القريبة، المتوسطة والبعيدة مع الجماعات المعنية وضمان استمراريتها. - تجسيد مخطط متعدد الأبعاد والفاعلين قائم على التنسيق بين الأهداف والمسؤوليات.

2/ التنفيذ	- التنسيق مع الشركاء المحليين وضمان عدم المساس بمبادئ أخرى للأمن الإنساني واحترام خصوصيات المجتمع - التنفيذ مع الأخذ بعين الاعتبار الطبيعة الديناميكية المتغيرة للتهديدات والأخطار والتكيف معها. - تقوية الكفاءات والإمكانات المحلية للمجتمعات المتضررة. - المراقبة في إطار برنامج التدريب بالطرق الملائمة.
3/ دراسة النتائج	- مدى تحقيق الأهداف الأساسية. - مدى تحقق البرنامج هدف تقليص مخاطر الأمن الإنساني وتجنب الآثار السلبية. - استخلاص الدروس من الايجابيات والسلبيات بهدف تحسين البرنامج.

جدول (2): يبين الاستراتيجيات المطبقة في إطار الأمن الإنساني [20]:

مكونات الأمن الإنساني	الاستراتيجيات المطبقة	النتائج المطلوبة
الأمن الاقتصادي	-خلق مناصب شغل في القطاعين العام والخاص. - شبكة اجتماعية تمول من طرف الحكومة في حالة العجز. - التنويع في المجالات الاقتصادية وخاصة الفلاحة .	- رأسمال اقتصادي. - رأسمال بشري. - احتياط الصرف. - تطور اقتصادي.
الأمن الغذائي	- خلق نظام عام للتوزيع الغذائي - تأمين الحق في الغذاء.	- تطوير قطاعي الفلاحة والاقتصاد عموما . - شبكة للتوزيع المحلي والوطني.
الأمن الصحي	- التمكين من العلاج والخدمات الصحية. - وضع مخططات لتفادي الأخطار	- ثقافة صحية ذات بعد عالمي

	الصحية وفق شبكة من المعطيات السكانية. - نظام للمراقبة على كل المستويات لتتبع الأوبئة.	- ممارسات صحية تقليدية وأصيلة. - الحصول على المعلومات بشأن الظواهر .
الأمن البيئي	- العمل الدائم على حماية البيئة من التخريب(التصحر،الجفاف ، ..) -ميكانيزمات للإخطار بالكوارث البيئية وتوقعها .	- رأسمال من الموارد الطبيعية - الحفاظ على البيئة - التنوع البيئي. - تقاليد لاحترام البيئة.
الأمن الشخصي	- دولة القانون . - ضمان الحريات الأساسية للأفراد .	- آليات التكيف. - تفادي الأزمات.
الأمن المجتمعي	- حماية الأقليات والإثنيات. - حماية المرأة وتمكينها من الممارسات الاجتماعية والسياسية .	- رأسمال اجتماعي. - آليات التكيف - منظمات غير حكومية وتنظيمات محلية. - تفادي الأزمات.
الأمن السياسي	-حماية حقوق الإنسان. - الحماية ضد الدكتاتوريات والقمع العسكري. - الحماية ضد الضغوطات السياسية، التعذيب والسجن التعسفي.	- حكم راشد. - قيم خلقية . - تطور وتفوق محلي. - آليات لتفعيل المسؤولية .

خامساً: تأثير الأمن الإنساني على امتداد الظاهرة الإرهابية في العالم العربي:

تعاظمت مخاطر الإرهاب بشكل متناهي وخطير خاصة في العقود الأخيرة كما تنوعت أشكاله ومصادره وأصبحت العوامل الاجتماعية كالفقر والبطالة والأمية والحرمان الاجتماعي من العوامل المغذية للظاهرة خاصة إذا ما غاب الدور الأساسي للمؤسسات السياسية والقانونية والتربوية سواء على المستوى المحلي أو الدولي لان مواجهة الإرهاب لا تقتصر فقط على اعتماد المقاربة الأمنية فقط بل بات من الضروري البحث في التأسيس لمقاربة جديدة أساسها الأمن الإنساني الذي يعالج في محتواه جذور الظاهرة ولا يكتفي بمواجهة النتائج، وهذا انطلاقا من تحديد مفهوم واضح وموحد للإرهاب والاتفاق على المقاربة الشاملة ذات البعد الإنساني التي تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد النفسية و الاجتماعية و التربوية[21].

في هذا السياق أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة من خلال القرار 42/1997 المؤرخ في 1997/04/11 بعنوان " حقوق الإنسان" على إدانة كل أعمال وأساليب الإرهاب بغض النظر عن دوافعه ومرتكبيه بوصفه عملا عدوانيا يهدف إلى تقويض الحريات الأساسية و الحقوق السياسية والديمقراطية وزعزعة استقرار الحكومات الشرعية وتقويض أركان المجتمع المدني التعددي[22].

يشكل الإرهاب الخطر الدائم والحقيقي للأمن الإنساني باعتباره يتعرض في المقام الأول للحق الأساسي للإنسان ممثلا في الحق في الحياة وهو الحق الأكثر استهدافا وانتهاكا في العمليات الإرهابية.

أما على الصعيد العربي فقد أقر تقرير التنمية الإنسانية العربية الصادر سنة 2009 تحت عنوان" الدولة العربية وامن الإنسان: الأداء والأفاق " أن قدرة الدولة على تحقيق الأمن في أراضيها لا يعتمد فقط على حجم القوات المسلحة (الإمكانات المادية والتنظيمية...) غير انه واجب على الدولة حماية حقوق مواطنيها وتقبل المشاركة في السلطة، فينظر إليها أنها دولة ذات شرعية تكسب ثقة مواطنيها[23].

وهي إشارة إلى الأبعاد السياسية والاجتماعية للأمن باعتبارها آليات كفيلة بتقويض الظاهرة الإرهابية من منظور شامل، ويضيف التقرير ضرورة أن يظل الإصلاح من الداخل

هو السبيل الوحيد والأمثل لتحقيق الأمن ذي الأبعاد والجوانب المتكاملة في البلدان العربية بدءا من الحقوق الأساسية للمواطنين ،كما يجب تكييف المؤسسات بما يتوافق مع المبادئ الديمقراطية، وبما يتناسب مع حماية الحريات الأساسية و حقوق الإنسان[24].

وفق التقارير المختلفة التي تصدر عن الهيئات الرسمية وغير الرسمية يتضح أن الظروف الاجتماعية والاقتصادية تؤثر سلبا على بنية المجتمعات من حيث تماسكها أمام آفة الإرهاب إذا ما كان ثمة تقصير أدى إلى إهمال العامل الإنساني و التنمية البشرية عموما وانصب الاهتمام حول توفير الظروف الملائمة من رعاية صحية وتربوية وتكفل اجتماعي لتفادي الانحراف والتطرف كمقاربة وقائية.

على صعيد أخر تشكل البيئة الدولية مجالا أساسيا لمناهضة الإرهاب غير أن هذا الدور لا يمكن أن يفعل دون إعادة المصداقية لهيكل النظام الدولي بنبذ العنف واستخدام القوة، وتعظيم فرص السلام بدلا من الحرب،وكذلك بوفاء الدول الكبرى لمواثيق حقوق الإنسان والقانون الدولي والاهتمام بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية،وحل المنازعات بالطرق السلمية وضرورة بعث التعاون الإقليمي والدولي[25].

لقد أثبتت التجارب العديدة في مواجهة الأزمات الدولية والأخطار الجديدة التي تهدد امن الشعوب والدول أن الضرورة ملحة للتفكير في تغيير نمط الكفاح والتوجه إلى تطوير حياه المجتمعات والشعوب من خلال برامج التنمية والتكنولوجيا وتشجيع التضامن الدولي وربط شبكات التعاون وتعزيز الثقة بين المواطنين والحكام وهو ما يلخصه مفهوم الأمن الإنساني في مجمله وبصورة الشاملة[26].

وبالرجوع إلى العالم العربي وما يحدق به من أخطار عديدة تهدد كيانات الدول وأمن الأفراد فوجب التعرض إلى مختلف التقارير التي نشرت وفقا لمؤتمرات ودراسات جادة كتقرير التنمية الإنسانية البشرية عام 2009 كنموذج تناول "أمن الإنسان في البلدان العربية" واستند في استعراضه لأبعاد الأمن الإنساني إلى تلك التي حددها تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لسنة 1994، حيث تطرق إلى تهديدات محددة تواجه أمن الإنسان في البلدان العربية كالاحتلال الأجنبي وتدخلات الدول الإقليمية و الأجنبية و العنف الناجم عن اضطهاد الإثنيات والعرقيات و ممارسات الدول القمعية التي تقوض دعائم الأمن الإنساني ، و خلص التقرير إلى أن الإنسان العربي

يعيش حالة مزرية في ظل تدني مستويات النمو الاقتصادي وغياب التكافؤ الاجتماعي وانتشار البطالة والفقر وتراجع مستويات التعليم، وكذلك المشكلات المتعلقة بالتنمية السياسية و حقوق الإنسان[27].

إن الوضعية العامة لشعوب الأقطار العربية المتميزة بتردي الحياة المعيشية وضعف التنمية غذت بشكل واضح آفات الانحراف والعنف وبروز الأفكار المتطرفة، وهو ما أكدته الظاهرة الإرهابية في انتشارها عبر الدول العربية، كما ساهمت هذه الأوضاع من قريب أو بعيد في بروز أخطار جديدة هددت حياة وامن الأفراد كالهجرة غير الشرعية وهي نتاج جملة من الأسباب تتلخص أساسا في غياب الإطار السياسي والاجتماعي والاقتصادي الأمثل لحياة الإنسان، كما أن مواجهة هذه الظاهرة فشلت من خلال تبني مقاربة التوجه الأمني و هو ما أقرته المفوضية الأوروبية حيث أكدت على ضرورة اعتماد طرق أخرى غير "بوليسية" كالاستقبال الجديد للمهاجرين و الاستجابة للاحتياجات الاقتصادية، وفي هذا الإطار ركزت المفوضية على بناء سياسات الجوار ومساعدة الدول" المصدرة للمهاجرين" على تطبيق سياسات "الاندماج الايجابي"[28].

خلاصة:

فشلت المقاربة التقليدية للأمن في حماية الشعوب من التهديدات الإرهابية وغيرها نظرا لمحدوديتها في تشخيص حاجات الأفراد واعتمادها على الدولة كمستوى للتحليل، غير أن بروز الأمن الإنساني كمقاربة جديدة تنظر للإنسان كأساس لكل سياسة وتركز على حماية الأفراد من جميع الجوانب كانت كفيلة برفع التحدي وتحقيق النجاح، فالمجتمعات التي اهتمت بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للفرد كانت أكثر استقرارا واقل تعرضا للانتهاكات المختلفة لحقوق الإنسان ولانتشار العنف.

جدير بالدول العربية حماية لأمنها وامن مواطنيها التحصين الجيد ضد كل أنواع العنف ومواجهات الإرهاب باستئصال أسبابه وجذوره وذلك لا يتحقق إلا بإتباع سياسة حكيمة قائمة على بناء منظومة أمنية أساسها حماية الفرد انطلاقا من تحسين أوضاعه الاجتماعية ودفع عجلة التنمية والتركيز على الإطار التعليمي التربوي ونشر قيم التسامح والحوار والمشاركة السياسية التي تدفع بالأفراد إلى المساهمة في صنع القرار والتحلي بروح المواطنة، بالإضافة إلى توفير مناخ ايجابي لممارسة الحريات والتمتع بالحقوق الأساسية.

الهوامش:

---

1 -Maurice Bertland, La Fin de l' ordre militaire,Paris,psp,1996,p60.

2 - Barry Buzan, Security : the state in new world order and beyond in Dlischtz(ed) on security .new York, Columbia university press ,1998, p64.

-3 خديجة عرفة محمد أمين، الأمن الإنساني: المفهوم والتطبيق في الواقع الغربي والدولي، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، الطبعة الأولى، 2009)، ص 11.

-4 نفس المرجع، ص ص 34 – 35 .

5 - SHAHABANOU TAJAKHSH, Human Security concepts and implication, les etudes du CERI,PARIS , N 117 – 118 ,Sep 2005. P 05

6 -Mark Duffeild, Human Security in anage of terror, paper prepared for the GDI 11e General conference of the EADI BONNE,21- 24 SEP 2005, P1.

7 -Ibid. p 15-16.

8 - Barry Buzan, People, states and Fear the national Security problem in international Relations, Great Britain, University Of Warwick ,1983,p 18.

9 - ibid . P 19

10 -Ernesto Ottone ,Overcoming Poverty and Exclusion as America security Dialogue Causes of Insecurity in latin, Vol28 ,March1997, p17.

11 -Phill Harris , Communication and Global Security in Next millennium, London, Sage publication,1997. P 148.

-12 محمد العدوي، العشوائيات والأمن البشري: دراسة في أثر العشوائيات على التنمية والأمن القومي، (القاهرة: دار مصر المحروسة، 2007)، ص ص 21- 51.

-13 محمد سعد، المفهوم العام للأمن، تاريخ 21 ديسمبر 2014 ، ص 20.

أنظر الموقع: . www.Ppolicemc.gov.bh/repoorts/2009/octobre،

-14 برقوق محند، الأمن الإنساني و مفارقات العولمة، بتاريخ 16 نوفمبر 2014.

انظر الموقع www.boulemkahel.yolasite.com

-15 توفيق المدني، دراسة المجتمع المدني والدولة والسياسة في الوطن العربي، (منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1997)، ص 20.

[16]- خديجة عرفة محمد ياسين، مرجع سابق، ص 152 – 153.

[17]- محمد المهدي شنين، تحولات مفهوم الأمن الإنساني،
أنظر الموقع /www. Bohoth.bologspot.com/2011

[18]- أكرم أنطاكي، في الأمن الإنساني و تداعياته،
انظر الموقع: www.maaber.org / issue-march 11/spotlights.htm.

[19]- Unité sur la sécurité Humaine, La Sécurité Humaine en Théorie et en Pratique, New Yourk, Fonds des Nations Unies pour la sécurité humaine, 2009, p 17.

[20]- Ibid. p 18 – 19.

[21]- إدريس لكريني، "المخاطر الدولية الجديدة ومستقبل السلم و الأمن الدوليين"، مجلة الدراسات الإستراتيجية، (مركز البحرين للدراسات والبحوث، 2008)، ص ص 8- 9.

[22]- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لحقوق الإنسان للأمم المتحدة على الموقع الرسمي: www.un.org.

[23]- تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009، ص 63.

[24]- نفس المصدر، ص 77.

[25]- Mark Duffeild, Op. cit. PP 15-16.

[26]- إسماعيل عبد الفتاح الكافي. الإرهاب و تجاربه في العالم المعاصر، ص ص 178- 179.أنظر الموقع: www.kotobavabia.com

[27]- أحمد إدريس و آخرون، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009: قراءة في تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، مراكش: مركز التنمية ، 2012) ،ص ص 35- 36.

[28]- مصطفى عبد العزيز مرسي، تأثير الهجرة غير الشرعية في أوروبا على صورة المغترب العربي: ورقة مقدمة إلى ندوة المغتربون العرب في شمال إفريقيا في المهجر الأوروبي ، (القاهرة جامعة الدول العربية.2007) ، ص 05.